مكتبة الشيخ
قسم الدوريات

حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

غير مصرح بأعارتة من المكتبة

العدد الثالث

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

المعوقات الفنية والإقتصادية للتنمية الصناعية في المجتمعات النامية

الدكتور
فاروق محمد العادلي
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع

عرضنا في بحث سابق (١) للمعوقات الاجتماعية التي تواجه قضية التنمية الصناعية في المجتمعات النامية بصفة عامة وبعض الأقطار العربية بصفة خاصة . وقد عالجنا في هذا البحث السابق الجوانب الاجتماعية المختلفة للتنمية الصناعية وركزنا الحديث عنها ونوهنا بأهميتها نظراً لأنها لم تلق ما يجب أن تلقاه من اهتمام ، فقد أُهمل بحثها والاهتمام بإبراز دورها ، نظراً لاعتقاد بعض العلماء أن المشكلات تنحصر فحسب في الجوانب التكنولوجية والاقتصادية أساساً . وبمعنى آخر فإن الجانب التكنيكي والاقتصادي للتنمية الصناعية كثيراً ما يحجب جانباً آخر هاماً وهو الجانب الاجتماعي . وإذا كنا قد بدأنا بمعالجة الجوانب الاجتماعية لعملية التصنيع ، فليس معنى هذا أننا ننكر أهمية الجوانب الاقتصادية والفنية . فالواقع أن عملية التصنيع عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات ذات طبيعة فنية واقتصادية واجتماعية . كما أنه لا يمكن وضع حد فاصل بين معوقات التنمية الصناعية بجوانبها الثلاث : التكنيكية والاقتصادية والاجتماعية فكثيراً ما تتداخل وتتفاعل هذه المشكلات مع بعضها البعض ، كما يؤثر بعضها في البعض الآخر . ولذلك نجد أنه من الصعب وضع حدٍّ فاصل بين مشكلات التنمية الصناعية ، أو وضع تصنيف جامد أو صارم لهذه المشكلات في قوائم محدَّدة (٢) .

(١) انظر – فاروق محمد العادلي ، المعوقات الاجتماعية للتنمية الصناعية بالتطبيق على بعض الأقطار العربية ، بحث قدم وألقى ونوقش في المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع العرب الذي عقد في بغداد في الفترة من ٢ – ٦ فبراير ، ١٩٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨ .

ولما كان تكامل المجتمع يقاس بالانتاج الاقتصادي من ناحية ، وبالرفاهية الاجتماعية من ناحية أُخرى ، فإنا نعرض هنا للمعوقات الاقتصادية للتنمية الصناعية مبرزين أن التنمية الصناعية هي جزء من عملية التنمية الاقتصادية ، والتي هي بدورها جزء من عملية التنمية الشاملة بصفة عامة . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن التنمية الاقتصادية تعد أهم وأخطر هدف عملي تسعى عملية التنمية إلى تحقيقه ، بمعنى أنها هي الهدف البارز لكل جهود التنمية ، وهي تستهدف في النهاية تحقيق هدف اجتماعي وهو رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وتحقيق العدل الاجتماعي .

ومن هنا نتفق تماماً مع آراء بعض علماء الاقتصاد ومن بينهم جيرهارد كولم Garhard Colm وتيودور جايجر Theodore Geiger حيث أوضحا في كتابهما « تنمية الأقطار الناشئة » (١) أن التنمية بمعناها الواسع ليست سوى عملية اجتماعية تستهدف تحقيق نتائج معينة يمكن وصفها وقياسها باستخدام المفاهيم الاقتصادية وهو رأي صحيح إلى حد بعيد ، وإن كان بعض الاجتماعيين يسوقون تحفظاً على جانب كبير من الأهمية ، وهي أن تلك المفاهيم الاقتصادية لا ينبغي أن تقيس فقط نمو الإنتاج القومي ، وإنما يجب أن تُحَدِّد لنا علاوة على هذا توزيعه على القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة .

وعلى هذا وكما أوضحنا في بحثنا السابق فإن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية ترتكز عليها عملية التنمية الصناعية ، وهي أبعاد متشابكة ومتفاعلة التأثير إلى حد كبير (٢) .

البعد الأول : وهو خاص بالقدرات الفنية والتكنولوجية .

البعد الثاني : وهو الخاص بالقدرات الاقتصادية والتنظيمية والإدارية .

البعد الثالث : وهو الخاص بالقدرات الاجتماعية ، وتعكس بصفة خاصة البعد الثقافي والاجتماعي الواسع لعملية التنمية باعتبارها عملية تغيير

---

(١) انظر – Gerhard colm and Theodore Geiger, Development & the Emerging Countries, Washington, D.C., 1962, P. 49.

(٢) انظر – فاروق محمد العادلي ، نفس البحث الذي سبقت الإشارة إليه ، ص ٩ .

ثقافي موجه وإعادة بناء شامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية القـــائمة .

وإذا كُنَّا في بحثنا السابق الإشارة إليه قد ركزنا على معالجة البعد الثالث ، فإن متطلبات الدراسة التكاملية لقضية التصنيع ومشكلاته في مجتمعات العالم الثالث عموماً ، تحتم أن نعالج أيضاً البعدين الأول والثاني الخاص بالجوانب التكنولوجية والاقتصادية ، آخذين في الاعتبار أن البعد الأول أو الثاني لا يمكن على الإطلاق أن يعملا بمعزل عن البعد الثالث الذي هو من أهم أبعاد عملية التنمية في كافة مجالاتها ومستوياتها (١) .

وفيما يلي عرض تحليلي لأهم المعوقات الفنية والاقتصادية التي يحتويها البعدين الأول والثاني .

المعوقات الفنية والاقتصادية للتنمية الصناعية

١ ــ الافتقار إلى موارد الثروة المعدنية أو عدم الاستغلال الاقتصادي لها :

تكون الموارد المعدنية وصناعة استخراج المعادن الهيكل المادي للاقتصاد الصناعي الرأسمالي المعاصر باعتبارها قاعدة بالنسبة لجميع فروع الصناعات التحويلية . وقد حقّقت جميع الدول الصناعية لا سيما الرأسمالية منها كالولايات المتحـــدة الأمريكية ، المانيا ، إنجلترا ، فرنسا ، إيطاليا ، كندا ، « دفعة صناعية » على أساس الخامات المعدنية الوطنية ، ثم على أساس موارد الثروات الطبيعية الأجنبيـــة وغالباً موارد البلاد التي استعمرتها في عصر الأمبريالية ، حيث اعتمدت تلك الدول على « مخازنها من الخامات المعدنية » في البلدان النامية . إلا أنَّ عدداً قليلاً من البلدان قد استطاع أن يحقق عملية التصنيع بدون التنمية الواسعة للموارد المعدنية الوطنية أو في ظل وجود هذه الموارد بحجوم ضئيلة . وينطبق ذلك بصفة خاصة على اليابان وسويسرا وهولندا والدانمارك . وقد اعتمدت هذه الدول على احتياطياتها الذاتية ــ الضئيلة

(١) انظر ــ محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، وبصفة خاصة الفصل السادس : الأبعـــاد الثلاثة لمشكلة التنمية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القـــاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٦٢ ــ ٧١ .

نسبياً – من الثروات الطبيعية الرئيسية . كما استخدمت هذه الدول مميزات تقسيم العمل الدولي والموقع الجغرافي المتميز من أجل التنمية اللاحقة وتكوين صناعة حديثة .

وتجدر الإشارة هنا – بصفة عامة – إلى أن مساحة الدول النامية إذا ما قورنت بمساحة الدول الصناعية الكبرى تعتبر شاسعة للغاية ولم تدرس جيولوجيا بما فيه الكفاية . وتتزايد الجهود المشتركة لبلدان العالم المتقدمة والدول الوطنية الفتية نحو الكشف عن جميع مكامن الثروات الطبيعية الممكنة . ويُمكِّن التقدم التكنيكي وسرعة وفعالية البحث واكتشاف الثروات في أعماق الأرض من ذلك . ويلعب قطاع الخامات المعدنية دوراً هاماً في معالجة مشكلات إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للدول النامية . ورغم أن الخامات المعدنية كثيرة ومتنوِّعة في عدد كبير من الدول النامية ، إلا أن العبرة هنا بالوجود الاقتصادي لا بالوجود الجيولوجي .

وهناك صعوبات مختلفة تقوم أمام استغلال الاحتياطات المعدنية في الدول النامية منها صعوبة المواصلات وارتفاع نفقتها وقلة كمية المعروف من المعادن نظراً لأن كميات المساحة الجيولوجية لموارد الثروة المعدنية مازالت محدودة النطاق حتى الآن ، هذا إلى الصعوبات الخاصة بالندرة في الخبرات الفنية وارتفاع نفقات أبحاث استغلال موارد الثروة المعدنية ، ويُوَجَّه جزء قليل في الوقت الحاضر من مصروفات الميزانيات الاستثمارية للبلدان الفتية النامية نحو إنشاء الطرق والجسور والموانى وخطوط السكك الحديدية التي تعد ضرورية لنجاح أعمال مشروعات استخراج المعادن .

وتعقد آمال كثيرة في برامج التنمية الاقتصادية للبلدان النامية على تصنيع الموارد المعدنية وعلى الصناعة الاستخراجية كقوة أساسية قادرة على ضمان معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في ظروف المرحلة الراهنة للتقدم العلمي والتكنيكي . وفي بعض البلدان حيث لم تعط أهمية كبرى لاستغلال الموارد المعدنية في عهد سيادة الاستعمار ، فإن تنمية الصناعة الاستخراجية تلقى اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر . وعلى سبيل المثال تستهدف برامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا ومصر والسودان معدلات مرتفعة لنمو الصناعة الاستخراجية بنسبة ١٨ ، ٢٥ ، ٢٧ ٪ على التوالي سنوياً (١) .

(١) راجع : U.N., "The Growth of World Industry 1938—1978", Monthly Bulletin & Statistics, November 1978.

وتقتصر معظم المجتمعات النامية في الوقت الحاضر على إنتاج الخامات المعدنية دون تصنيعها أو تصنيعها بشكل أولي دون إنتاج المنتجات نصف المصنوعة والجاهزة . ويسمح تصنيع الخامات المعدنية للبلدان النامية أن تحصل على أموال أكثر بكثير عما تتلقاه من تصدير الخامات غير المصنوعة أو نصف المصنوعة . كذلك فإنه عندما توضع استراتيجية التنمية الاقتصادية فلا مفر من أن تواجه البلدان النامية مشكلة تتلخص في أن مختلف الخامات المعدنية من الممكن استخدامها لإنشاء صناعتها الذاتية . ويمكن تقسيم الخامات المعدنية الموجودة في الدول النامية إلى مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى :

من الخامات المعدنية ، المعادن الكريمة والإشعاعية والنادرة ، وكذلك المعادن غير الحديدية الثقيلة مثل الرصاص والزنك والقصدير وهي للبلد النامي فقط أو بصورة رئيسية مصدر العملات الأجنبية اللازمة في مرحلة معينة من مراحل التنمية الاقتصادية ، كما تستخدم في الدول النامية بكميات محدودة للغاية في صناعة المجوهرات والصناعة الهندسية الكهربائية والسبائك المعدنية . وفي ظروف وجود سوق محدودة فإنها لا تلقى استخداماً واسعاً ، فلا يمكن أن يصنع بها آلات أو أجهزة ، أو أن تستخدم كمواد للبناء ، وعلى هذا فإن هذه المعادن لا تزال تعتبر مصدراً للتراكمات في شكل قيمي على حساب السوق الخارجية .

أما المجموعة الثانية :

من الخامات المعدنية ، معادن إنشائية مثل ، الحديد ، الألومنيوم والنحاس إلى حد ما ، فهي تستخدم بشكل متكامل كمصدر للعملات الأجنبية وكأساس مادي للصناعة الحديثة والنقل ، وكذلك كمواد بناء (الحديد والألمنيوم) .

وتعد البلدان التي تمتلك خامات المجموعة الأولى عادة في أسوأ حال . ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى أن سوق هذه السلع في هبوط . وهذه البلدان هي بلدان أفريقيا الاستوائية وبعض بلدان آسيا (ماليزيا) وأمريكا اللاتينية (بوليفيا) .

بينما توجد بلدان المجموعة الثانية في وضع أفضل نظراً لأن سوق هذه السلع أكثر ملاءمة بصفة عامة . ونظراً للحجم الكبير للإنتاج والتصدير ، فإن أرصدة التراكمات لديها تعتبر ضخمة بما فيه الكفاية . وبالإ ضافة إلى ذلك – وهذا مهم – كما تشهد على ذلك تجربة الدول المتقدمة – عادة ما يصبح قاعدة لمجمع كامل من فروع تحويل المعادن وبناء الآلات . ومن الطبيعي أنه في ظروف البلدان النامية يمكن تنفيذ هذا الاتجاه كما حدث في الهند والبرازيل والمكسيك وغيرها من البلدان النامية المتقدمة نسبياً . وقد يكون هذا الاتجاه في مرحلة الدراسة بعد كما في موريتانيا ، وتعد طبقات خام الحديد الغنية في ليبيريا مصدراً لإ نشاء المراكز الأولى لصناعة صهر المعادن الحديدية في غرب أفريقيا .

ومن الناحية العملية فإن عدداً قليلاً فقط من أكبر البلدان النامية مثل الهند والبرازيل تستطيع على ما يبدو وبالفعل أن تكون الهيكل الرئيسي للصناعة الثقيلة الحديثة بحيث تحقق من وراء ذلك الأثر الاقتصادي المنشود . وفيما يتعلق بالبلدان الصغيرة النامية فإن إنشاء مشروعات للصناعة الثقيلة بها من هذا النوع يتعلق إلى حد كبير بمدى التعاون داخل منطقة جغرافية معينة على أساس اقتصادي تكاملي . فمثلاً في شمال أفريقيا : « الجزائر ، وتونس ، والمغرب « يمكن أن يُصَمَّم بناء عدد من المصانع الكبيرة لإ نتاج السوبر فوسفات على أساس مواطن استخراج الفوسفات الغنية جداً .

وعلى أية حال فإنه يمكن لحكومات البلدان النامية أن تلعب دوراً إيجابياً في استثمار المعادن وذلك عن طريقتين :

أولاً : توظيف رؤوس الأموال في تحسين المواصلات ومدّها إلى مناطق التعدين .

ثانياً : توظيف رؤوس الأموال في الصناعات الاستخراجية نفسها . ويمكن لحكومات تلك الدول تشجيع رأس المال الخاص على الدخول في هذا الميدان ، إما وحده أو بالاشتراك مع رأس المال الحكومي .

ومن الواضح أنه يجب عند منح امتيازات للأجانب مراعاة المصالح القومية كالنص على مدة معينة للامتياز واشتراط تدريب الفنيين الوطنيين على الأعمال الهندسية والفنية ،

وإلاّ فإنّ رأس المال الأجنبي الذي لا يهدف سوى تحقيق أكبر قسط من الأرباح سوف يستنزف الموارد الأولية الموجودة في المجتمع النامي ، ثم يتركه خاوياً من هذه الموارد وخالياً من رؤوس الأموال النقدية ومن الخبرة الفنية . ومن المستحسن ألا تمنح امتيازات خاصة للأجانب باستثمار موارد الثروة الحيوية .

٢ – النقص في استغلال خامات الوقود والطاقة :

وتشمل خامات الوقود والطاقة (القوى المحركة) الفحم والغاز والقوى المائية والبترول . ومن حسن حظ الدول النامية أن اكتشف النفط في بعضها وأصبحت تحتل مكانة خاصة في التصدير حتى أن أوربا الغربية مثلاً تستورد أكثر من ٩٠ ٪ من النفط المستهلك من البلدان النامية بصورة رئيسية . ويكلف استيراد النفط من العالم النامي البلدان الرأسمالية المتقدمة نفقات باهظة ففي عام ١٩٦٨ ، أنفق على بند الاستيراد وهو أكبر البنود جميعاً حوالي ٦ر١٢ مليار من الدولارات أي ٩ر٧ ٪ من مجموع الاستيراد ، أو ٤ر٣٩ ٪ من جميع الواردات من العالم الثالث (١) .

ويمكن أن تستخدم خامات الوقود والطاقة (الفحم ، النفط ، الغاز) كمصدر لتراكمات العملات في حالة تصديرها ، وكمواد خام لازمة للكيمياء ، قبل كل شيء من أجل النهوض بالزراعة وتنمية الصناعة الخفيفة . ويمكن للدول النامية المصدرة للبترول أن تستخدم إيراداتها الضخمة في إنشاء فرع من فروع الصناعة يستغرق أموالاً كثيرة مثل الصناعة البتروكيميائية التي تحتل مكاناً رئيسياً في هيكل التصنيع المقبل . ويعتمد تمويل برامج التنمية الحكومية في الدول النامية بدرجة كبيرة على إيرادات قطاع البترول إلى حد كبير كما هو الحال مثلاً في الدول العربية النامية المنتجة للبترول . وعلى سبيل المثال ، ففي ليبيا حيث تزايدت نسبة صناعة استخراج البترول يضمن النفط للبلاد دخلاً سنوياً يزيد على المليارى دولار .

ويبدو واضحاً التناقض بين نسبة السكان الضئيلة للغاية في البلدان النامية المصدرة للنفط وبين النصيب المرتفع للغاية للفرد من الناتج الإجمالي ، وكذلك النمو السنوي

(١) انظر هيئة الأمم المتحدة ، عرض لوضع الاقتصاد العالمي خلال عامي ٦٩ / ١٩٧٠ البلدان النامية في الستينات . مشكلة تقدير التقدم – ١١ مارس ١٩٧١ ، ص ٥٧٩ .

الكبير في الصادرات وتؤكد الخصائص المماثلة للوضع الخاص لمجموعة مصدري الوقود السائل التقديرات التالية : ففي إحدى عشر دولة رئيسية مصدرة للبترول (تمثل ١٠ ٪ من تعداد مجموع البلدان النامية كلها) يعيش ٦٠ مليوناً أو ٥ر٣ ٪ من سكان جميع البلدان النامية(١) ، وقد كان دخلها الإجمالي من النفط عام ١٩٦٨ م حسب إحصائيات سكرتارية بعض البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) يكون ٥ر٥ مليـاراً من الدولارات(٢) . وتضاعف هذا المبلغ تقريباً خلال العشر سنوات التالية ، وقد أثبتت التجربة في كل من البلدان المشار إليها أن حوالي ثلثي إيرادات النفط تُوَجَّه عادة لتمويل خطط التنمية .

ومع ذلك فإن الدول النامية المصدرة للبترول ولاسيما (الدول العربية منها) لا توجد لديها نُسُقٌ خاصة بتمويل عملية التنمية الصناعية نتيجة للتراكمات الضخمة المتجمعة من تصدير البترول . ولكن هذا التراكم المالي الضخم الناجم عن تصدير البترول لا ينطبق فحسب إلا على عدد قليل من الدول النامية وهي الدول المنتجة للبترول فحسب ، وعلى أية حال تحاول شركات البترول الأجنبية التنقيب عن البترول في عدد آخر من الدول النامية .

أما بالنسبة للقوى المحركة فتفتقر الدول النامية إلى الاستغلال الكامل لمواردها المحركة وإلى القوة المحركة اللازمة لإدارة الآلات . فالفحم يوجد بكميات غير تجارية في كثير من الدول النامية . أما عن مساقط المياه ، فإن مساقط المياه الطبيعية لم تستغل الاستغلال الأمثل في الصناعة ، وحيث لا توجد مساقط المياه الطبيعية — كما هو الحال في كثير من الدول النامية — يتم الالتجاء إلى استخدام مساقط المياه الصناعية في توليد القوى الكهربائية وهي في الغالب الأعم محطات صغيرة تستخدم الوقود المستورد

(١) انظر : U.N. "Statistical Yearbook 1960", P. 48.

بالنسبة لأحد عشر بلداً مجتمعة يعتبر فيها النفط بند صادرات وحيد أو كبير للغاية ، فنزويلا ، العراق ، إيران ، ليبيـا ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، الجزائر ، أبو ظبي ، قطر ، ترنيداد ، وتوباجو ، ولا تدخل أندونيسيا في المجموعة المشار إليها حيث أن النفط فيها يمثل أحد ثلاثة بنود رئيسية للصادرات .

(٢) انظر : "OPEC Bulletin". May 1969, P. 48.

لاسيما في الدول غير المنتجة للبترول ، وذلك فيما عدا مصر حيث تبرز هنا أهمية سد أسوان والسد العالي في عملية توليد الكهرباء . ولا شك أن تطور الصناعة رهن في عدد كبير من الدول النامية بالتقدم في توليد القوة الكهربائية ، ولذلك كان لزاماً على حكومات الدول النامية أن تهتم اهتماماً خاصاً بتوفير القوة الكهربائية اللازمة لعملية التنمية الصناعية .

٣ – مشكلات رأس المال والتمويل الداخلي والخارجي :

تعاني معظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أوجه القصور الضخمة في احتياجها إلى رأس المال اللازم لتحقيق أهداف التنمية في جوانبها المختلفة . ولا شك أن الاحتياجات الاقتصادية للبلدان النامية تُحَدِّدها أهدافها في رفع مستوى المعيشة . فالارتفاع في مستوى المعيشة يتطلب التوسع الكبير في الإنتاج ، وهذا يستوجب بدوره توسعاً ضخماً في الطاقات الإنتاجية . وكل ذلك يتوقف تحقيقه على إقامة وحدات إنتاجية جديدة ، واستيراد المعدات والآلات ومستلزماتها لتشغيل الوحدات الإنتاجية القائمة عند أحجامها الاقتصادية المثلى . وكذلك على تشييد الطرق والجسور ومرافق الري والصرف وغير ذلك من عناصر البنية الأساسية ، وعلى استصلاح الأراضي وزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية ، وعلى التوسع الكمي والنوعي في الانفاق على التعليم بشتى مراحله وتخصُصَاته المطلوبة وعلى الخدمات الصحية ومرافقها . . . الخ .

وبالنسبة لعدم توفر رأس المال اللازم لمشروعات التنمية المختلفة ، فيمن إرجاع ذلك إلى عقبتين أساسيتين :

العقبة الأولى :

عجز الدخول المنخفضة في البلدان النامية عن تدبير ذلك القدر من المدخرات التي تغطي احتياجاتها إلى رأس المال .

العقبة الثانية :

إحجام رأس المال الخارجي عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة لما سببته له بعض السياسات الماضية من خوف وعدم ثقة (كما حدث في مصر مثلاً في

السنوات الماضية حيث أحجم رأس المال الأجنبي عن المساهمة في النشاط الاستثماري نتيجة للتوقعات الاقتصادية المفاجئة والمجتمعة في بعض الأحيان مثل سياسة التأميم التي طبقت عشوائياً في بعض الأحيان ودون تخطيط سليم) .

وباستثناء الدول النامية المنتجة للبترول ، والتي لا تعاني من مشكلة رؤوس الأموال اللازم استثمارها في مشروعات التنمية المختلفة ، إلا أنه يبقى بالفعل حاجتها إلى الخبرات المختلفة في معظم فروع النشاط الاستثماري اللازم لمشروعات التنمية .

وعلى أيه حال فإن ضآلة حجم رأس المال المستخدم في عمليات التنمية الصناعية هي من المشاكل التي تواجهها الدول النامية عموماً . ونظراً لعوامل كثيرة فإن عملية تراكم رأس المال في البلدان النامية تعتبر أكثر صعوبة وتَعَقُّداً عما كان عليه الحال مثلاً في بلدان أوربا الغربية في ذلك الوقت . ذلك أن المنجزات التكنيكية الاقتصادية الحربية تستدعي الحاجة إلى نطاق أكبر من الاستثمارات لا يمكن مقارنته بما كان عليه الحال في فترة الثورة الصناعية الماضية . وقد أدَّى إلى ذلك ما حدث من تغير في هيكل الصناعة لصالح الإنتاج القومي يستغرق رؤوس أموال أكثر لوسائل الإنتاج ونمو حجوم بعض المشروعات واستخدام الآلات والمعدات الغالية الثمن ليس في المشروعات الكبيرة والمتوسطة فقط ولكن أيضاً في المشروعات الصغيرة .

وبجانب تأثير العوامل العامة لتكلفة الإنشاء الصناعي ، فإنها تزيد أيضاً بسبب عدد من الظروف الخاصة المميزة لمعظم البلدان النامية . فالحجوم الصغيرة للمنتجات وضعف تطور التخصص والتعاون والتكلفة الأكثر ارتفاعاً للآلات والمعدات والكثافة المنخفضة لاستخدام الموجودات الأساسية والحاجة لمعدلات كبيرة لرأس المال المتداول ، كل هذا من شأنه أن يزيد من استغراق الإنتاج الصناعي لرأس المال بالمقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة .

ولا يرتبط نمو احتياجات البلدان النامية من استثمارات رؤوس الأموال بالعوامل التكنيكية والاقتصادية فحسب ، فالحاجة إلى ضمان عمل للجماهير الواسعة من السكان القادرين عليه تعد من المتطلبات الإضافية أيضاً . ومن الخصائص المميزة للبلدان النامية

عموماً وجود عمالة مقنعة غير كاملة لا بطالة كاملة في شكلها الخارجي ، وخاصة في الزراعة وفي الإنتاج الصغير في المدن وفي مجال الخدمات . ويؤدي مثل هذا الوضع إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية للغاية في حياة الدول الفتية المستقلة ، إذ تعاني اقتصادياتها من خسائر مزدوجة . فأولاً تنتج منتجات أقل بكثير عما كان من الممكن إنتاجه . وثانياً فإن إعالة العاطلين تعد حملاً ثقيلاً على الاقتصاد بأجمعه تزيد من خفض إنتاجية العمل الاجتماعي غير المرتقبة وتزيد من سوء الظروف المعيشية لبقية السكان . ولهذا فإن اجتذاب الأيدي العاملة غير المستخدمة استخداماً اقتصادياً أمثل إلى النشاط الاقتصادي يعتبر إحدى المهام الملحة للغاية في البلدان النامية . وعلى كل أخذت تتزايد في السنوات الأخيرة في بلدان العالم الثالث عموماً رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج الصناعي . بيد أن الأولوية يجب أن تعطى لتصنيع وسائل الإنتاج وللصناعات الثقيلة عموماً في الدول النامية . ففي آسيا مثلاً وصل متوسط النمو السنوي لمنتجات الصناعة الثقيلة إلى ٥ر٨ ٪ في سنوات ١٩٦١ – ١٩٧١ ، بينما كان هذا المتوسط هو ٦ر٥ ٪ فقط في الصناعات الخفيفة (١) .

أما في الدول الأفريقية النامية فإن التركيز في برامج التنمية مازال يعتمد أكثر على الزراعة دون الصناعة عكس ما هو الحال عليه في بلدان آسيا . وحسب برامج التنمية الوطنية لمعظم البلدان الأفريقية فإنه يمكن الحكم بأن مثل هذا الوضع سيظل على ما هو لفترة طويلة (٢) . غير أن نمو الاستثمارات الصناعية يتزايد بصورة ملموسة في الدول ذات الاحتياطات الغنية من البترول والخامات المعدنية عموماً مثل ليبيا ، الجزائر ، زامبيا ، ليبيريا . وتجرى عملية تصنيع الاقتصاد بقوة أشد في الجزائر . كذلك هناك عدد من الدول تملك قدرة متزايدة في مجال الاستثمارات الصناعية ، وهي تلك الدول التي كانت تمتلك حتى قبل طرد المستعمرين طاقات صناعية كبيرة

---

(١) انظر : "Industrial Development Survey "New York, 1971, Vol. : III, P. 2, Monthly Bulletin of Statistices, August 1972, P. XVIII.

(٢) راجع : "A Survey of Economic Conditions in Africa", U.N. Year Book of International Accounts Statistics 1969.

نسبياً والتي أقدمت قبل غيرها على تشييد صرح الاقتصاد الوطني المستقل . ومن هذه البلدان مصر والعراق وتونس والمغرب وغانا . ولا يعتبر الوضع متماثلاً في هذه المجموعة من البلدان . فمن بينها تتميز مصر حيث حدثت تطورات ملموسة في هيكل استثمارات رؤوس الأموال في الاقتصاد القومي وتوزيعها داخل القطاع الصناعي . والفضل في ذلك يرجع إلى القيام بشكل متتابع بإصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة . غير أن العدوان الإسرائيلي قد ألحق خسارة فادحة باقتصاد مصر وخاصة بصناعتها . وقد أدت عملية إعادة إنشاء المشروعات التي دُمِّرت والنفقات الكبيرة من أجل تدعيم الطاقة العسكرية إلى زيادة تعقيد الحالة الاقتصادية وتخفيض استثمارات رؤوس الأموال المدنية ومع ذلك فإن استثمارات رؤوس الأموال الحكومية متزايدة ، كما يستمر إنتهاج سياسة تصنيع البلد .

أما في أمريكا اللاتينية ، فَيُعَدُّ حجم استثمارات رؤوس الأموال الموجهة نحو الصناعة غير كاف لإشباع الاحتياجات المعاصرة لتصنيع بلدان أمريكا اللاتينية . وقد نمت الصناعة هناك بشكل أبطأ مما هي عليه في آسيا وأفريقيا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة (١) .

وعموماً فإن هناك عدداً من الظروف غير الملائمة في الدول النامية في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية تؤدي إلى زيادة التكلفة غير الإنتاجية في مجال التصنيع بصفة خاصة . فيزيد من تكلفة الآلات والمغدات شروط شرائها من السوق الرأسمالية العالمية . فالمعدات تشترى غالية في شكل مجموعات صغيرة وهذا يزيد من مصروفات نقلها . ويزيد من التكلفة ذلك الاستخدام الواسع للائتمان التجاري من جانب الموردين. كما أن هناك وضعاً آخر ليس بأقل أهمية ألا وهو أن أصحاب المشروعات الوطنية ليسوا على دراية جيدة بالأسواق العالمية للمعدات ، ولهذا فهم مرغمون على اللجوء إلى خدمات مختلف أنواع شركات الوساطة والاستثمارات من الدول الرأسمالية المتقدمة ، والتي تطلب مصروفات عمولة مرتفعة للغاية عن أسعار السوق الفعلية .

(١) راجع : Monthly Bulletin of statistics, August 1972, Op. cit., P. XVI.

وتتحكم الظروف غير الملائمة لذلك لا عند شراء الآلات فحسب بل وعند تركيبها أيضاً . فهذه العملية نظراً لنقص الكوادر الوطنية تتم بواسطة الأخصائيين الأجانب الذين يتقاضون مرتبات أكثر ارتفاعاً عنها في الدول الرأسمالية المتقدمة .

وقد لجأت عديد من الدول النامية إلى المصادر الخارجية (رأس المال الأجنبي) كي يساهم في عمليات التصنيع الحديثة ويدفعها إلى الأمام . ولا شك أن حاجة البلدان النامية إلى اجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات الخارجية ترجع إلى أسباب عدة اجتماعية واقتصادية وأُخرى علمية وتكنيكية . فالفرق بين حجم المدخرات المعبأة وبين الاستثمارات التي تنفذ كبيرٌ للغاية خصوصاً إذا ما طالت عملية التحطيم الجذري للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي السابق للمجتمع وعملية تكوين الجهاز الإداري والمالي المناسب . وهذه الظروف هي من الملامح الرئيسية المميزة لمعظم البلدان النامية . ولهذا فإن التعجيل بمعدلات التنمية الصناعية وتغيير الهيكل والقاعدة التكنيكية للاقتصاد في الدول الفتية النامية قد ولّدا نطاقاً لا مثيل له من الاحتياجات التي لا تشبع من استثمارات رؤوس الأموال . كما أن هناك سبباً آخر لهذه الحاجة إلى رأس المال الأجنبي ألا وهو ضرورة شراء الآلات والمعدات والخامات والمواد بكميات ضخمة من أجل الانشاءات الصناعية من السوق العالمية .

وبصفة عامة ، فإنه يجب عند استخدام رأس المال الأجنبي في مجال التصنيع أن تراعي الدول النامية الاعتبارات الآتيـــة : —

١ — عدم إعطاء الفرصة لرأس المال الأجنبي للسيطرة على الاقتصاد القومي ومقدرات البلاد الاقتصادية ، أو استخدامه كوسيلة للضغط السياسي أو التفريط في استقلال البلد .

٢ — عدم السماح بتسلُّل الاحتكارات في ميدان الصناعة ولاسيما في ميدان الصناعات التحويلية التي تلاحظ في الفترة الأخيرة بصفة خاصة وذلك في غمرة صراع تلك الاحتكارات من أجل الحفاظ على تأثيرها في البلدان النامية وتكوين مجالات جديدة للتوظيف المربح لرأس المال .

٣ ـ اشتراط منح تسهيلات خاصة من أجل استيراد الآلات والمعدات والخامات والمواد الضرورية للنهوض بالصناعة الوطنية .

٤ ـ توجيه توظيف رؤوس الأموال الأجنبيـــة إلى مجالات التنمية التي تحتاج لها فعلاً اقتصاديات البلدان النامية ، لأنه من الملاحظ أنه عند اختيار مجال التوظيف فإن رأس المال الأجنبي يسترشد بمصالحه الذاتية فحسب .

٥ ـ لا يجب أن يشغل رأس المال الأجنبي المراكز الحساسة في الاقتصاد بصورة تسمح له بأن يتدخل في السياسة الداخلية والخارجية للبلد .

٦ ـ السماح لرأس المال الأجنبي بالحصول على أرباح معتدلة ، كما يجب أن يساهم في التخفيف من الصعوبات المالية وإعْدَاد الكوادر الوطنية واستخدام منجزات العلم الحديث .

ولا شك أن فكرة تكوين جبهة واحدة للدول النامية المستقلة في علاقتها بالنسبة لرأس المال الأجنبي الخاص تعتبر فكرة تستحق الاهتمام ، وكذلك وضع التشريعات الملائمة وتطبيقها عملياً في تلك الدول .

٤ ـ ضيق نطـــاق الســـوق :

يحتل عامل السوق مكاناً خاصاً في مجموع العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تطور التنمية الصناعية لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ولا جدال في أنه كلما اتسعت السوق ، كلما كفلت مجالاً أوسع لتطوير قوى الإنتاج . وعلى العكس فإن السوق الضيقة تَحِدُّ من إمكانيات النمو الاقتصادي ، وترتبط سعة السوق بنطاق الإنتاج ، ولكن هيكل الاحتياجات الاجتماعية الذي يجد انعكاساً له في السوق على شكل « الطلب المزوَّد بقدرة شرائية » أو ما يسمى بالطلب الفعال ، لا يتحدد بالإنتاج ذاته وحسب أو بقائمة السلع المنتجة ، لأن هذا الهيكل يوجد في حالة تبعية مباشرة لتغيرات التركيب الاجتماعي للسكان ونظام توزيع الناتج الاجتماعي التي تصاحب النمو الاقتصادي . ولا يتم تكوين هذه الاحتياجات بمعزل عن تأثير البيئة المحيطة أو الخارجية ، إذ تتكون في آخر الأمر متأثرة بسياسة الدول الاقتصادية .

ونظراً للتخلف الاجتماعي والاقتصادي العام ، فإنه كثيراً ما يستهلك الشطر الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أي في أسواقها الداخلية ، وبالتالي فإنه لا يمت بصلة إلى الطاقة الاقتصادية لأسواقها الخارجية . أضف إلى ذلك طرق الإنتاج التقليدية التي ما تزال سائدة مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة للعمل وبالتالي إلى الطلب الضئيل على السلع الصناعية ، ولاسيما تلك السلع ذات الأغراض الإنتاجية .

ومن الخصائص المميزة للتركيب الاجتماعي للسكان في الدول النامية عموماً ، أن استهلاك السلع ذات الاستعمال الطويل الأمد يعد امتيازاً خاصاً تقريباً للفئات الميسورة الحال من السكان . وتبين دراسة هيكل ميزانية الأُسرة في الأرجنتين مثلاً أن مجموعة السكان ذات الدخول المنخفضة لا تستهلك عملياً مثل هذه السلع . وكذلك ينخفض استهلاك السلع ذات الاستعمال الطويل بين الأُسر ذات الدخل المتوسط . أما الأُسر ذات الدخل المرتفع فتستهلك تلك السلع بنسبة ٢٠ ٪ من ميزانيتها (١) .

ولهذا فإن إمكانيات تطوير إنتاج السلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الطويل الأمد في معظم البلدان النامية تعتبر محدودة للغاية . ومن جهة أُخرى فإن نمو إنتاجها يعني في جوهر الأمر إعادة توزيع الموارد الوطنية بشكل غير مرغوب فيه من وجهة النظر الاقتصادية وهذا أيضاً على الأقل يعد أمراً موضعاً للجدل من وجهة النظر الاجتماعية .

وجملة القول أن إمكانيات تصنيع البلدان النامية من أجل السوق – هي إمكانيات محدودة نتيجة لمستوى التطور الاقتصادي غير الكافي ، وما يصاحب هذا المستوى من عوامل اجتماعية واقتصادية (٢) . ولا شك أن القصور العام للطلب الاستهلاكي على السلع الصناعية في ظروف الانخفاض الكبير للقدرة الشرائية لجماهير السكان العريضة الذين يجتذبون إلى مجال العلاقات السلعية النقدية ، يعجل من تشبع السوق بالمنتجات الصناعية ذات الأغراض الاستهلاكية ويعوق النمو البطيء للدخول من زيادة تشكيلة

(١) انظر : UNIDO, "Development in Latin America, PP 122—124.

(٢) راجع على سبيل المثال : Eugene Staley, The Future of Underdeveloped Countries, N.Y., 1957.

السلع التي تستهلكها الفئات ذات الدخول المنخفضة ، إذ يتجه عادة الشطر الأعظم من طلبهم الفعال نحو السلع الغذائية .

نخلص من كل هذا أن ضيق السوق في الدول النامية له تأثيره البالغ في الحد من الإ نماء المصنعي وبالتالي في ضعف جذب رؤوس الأموال من الخارج . وبالتالي لن تستطيع الدول النامية في المستقبل القريب بإمكانياتها المحدودة أن تتوفر لها أسواق خارجية إلا إذا توافرت لها عوامل المنافسة في الأسواق الخارجية كجودة النوع ورخص السعر وسهولة المواصلات مثل (تكوين أسطول تجاري مثلاً لحمل السلع إلى الأسواق الخارجية ونقل المواد الخام المستوردة) وهي أمور بعيدة المنال في المستقبل القريب .

وقد ثار جدل أخير بشكل واسع بين علماء الاقتصاد بشأن فكرة تخصيص البلدان النامية في إنتاج أنواع السلع الصناعية التي تستغرق المزيد من العمل البشري (١) . وحسب رأي المؤيدين لهذه الفكرة فإن الدول المتقدمة صناعياً بتركيز جهودها في الإ نتاج الذي يستغرق رؤوس أموال كبيرة تستطيع أن تحرر أسواقها من أجل المنتجات التي تستغرق المزيد من العمل البشري والتي تنتجها البلدان النامية لتضمن بذلك الشروط الضرورية للنمو الأكثر كثافة للإ نتاج والصادرات في تلك المجموعة الأخيرة من البلدان . والحجة التي تساق لتبرير ذلك التخصص في العمل بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية عادة ما تؤكد استناداً على الفروق القائمة في درجة التقاء هذه البلدان من الموارد البشرية والمالية . غير أن إعطاء هذه الفكرة صبغة مطلقة يعتبر بمعناه الموضوعي معادلاً لتثبيت الوضع غير المتكافئ لمجموعة الدول الأقل تقدماً في السوق العالمية .

---

(١) وكذلك : United Nations, "Processes and Problems of Industrialzation in Underdeveloped Countries," 1955.

Unido "The Need for an Export Oriented Pattern of Industrialization", P. 11 (TD/Conf. 1/56).

٥ ـ عدم تطبيق الأسلوب العلمي في مجالي الإدارة والتنظيم والافتقار إلى برامج التخطيط المنظم للتنمية الصناعية :

لقد أصبح الأسلوب العلمي سمة من سمات العصر الحديث الذي نعيشه ، واهتمت كل الدول التى تسعى للتقدم بتطبيق الأسلوب العلمي في الإدارة والتنظيم على كافة أعمالها ، باعتباره نظاماً ضرورياً لتحقيق النتائج المستهدفة لتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً .

ويعتمد هذا الأسلوب على دراسة الأعمال بأسلوب تحليلي يستهدف التعرف على ظروفها وإمكانياتها ونتائج تحقيقها والبدائل المتاحة لها ، ثم وضع خطة لتنفيذ هذه الأعمال وتحديد الفترة الزمنية لذلك والموارد المطلوبة لتمويلها ، ومتابعة التنفيذ وتقييم الأداء ومعالجة الانحرافات التي تحدث في الأداء عن الخطة الموضوعة أو تعديل الخطط والبرامج إذا اتضّح عدم إمكانية تطبيقها .

ودور التنظيم في ذلك هام للغاية ، لأنه يكفل الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج الأخرى ، بما يحقّق أفضل النتائج بأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن . والتنظيم الجيد يستتبع أن تكون النظم التي توضع للأعمال متلائمة مع ظروفها وإمكانياتها ، فمثلاً يتم تجميع أوجه النشاط المتشابهة معاً بهدف التنسيق بينها وخفض تكلفتها ، كما أنه يتم تقسيم أوجه النشاط وتجزئتها حسب الوظائف المختلفة وحسب المناطق المتعددة أو غير ذلك . فضلاً عن أنه من الضروري وضع ضوابط واضحة للأعمال والأنشطة المختلفة ، وتحديد العلاقة بوضوح فيما بين القيادات والأجهزة التنفيذية ، وأن تكون المسئولية على قدر السلطة الممنوحة .

ومن ناحية أُخرى فقد أثبت تطور نظم الإدارة الحاجة إلى تطبيق اللامركزية في الأعمال المختلفة ، والتخفيف من أسلوب المركزية الذي كان سائداً فيما مضى ، وذلك لإعطاء المرونة الكافية لسرعة التنفيذ مما يترتب عليه اختيار أنسب الطرق لتنفيذ الأعمال المختلفة بأقل التكاليف .

ويتجه الأسلوب العلمي في الإدارة والتنظيم (١) إلى الاهتمام بالناحية الإنسانية — لما لها من أثر مباشر على القيام بالأعمال المطلوبة وتحقيق النتائج المستهدفة ، ويتم ذلك عن طريق العمل على توافق المسئوليات مع مقدرة الأفراد وتوافر المرونة اللازمة في إنجاز الأعمال المختلفة ، والعمل على تشجيع الكفايات والاستفادة بالطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن .

أما فيما يتعلق بالافتقار إلى برامج التخطيط المنظم للتنمية الصناعية ، فمن المعلوم أن التصنيع هو سياسة اقتصادية واجتماعية معاً . وهذه السياسة يجب أن تتم طبقاً لخطة محددة الأهداف ، أي على أسس تخطيطية شاملة . وإذا كان الاقتصاديون يعدون التصنيع نشاطاً هادفاً لقطاع من الاقتصاد العام ينحصر فيما يعرف بالإنتاج الصناعي ، أو ينظرون إليه كعملية تتسع بها القدرة الصناعية وتمتد وتزداد بها إنتاجية الفرد في القطاع الاقتصادي (٢) ، فإن الاجتماعيين يرون أنه عملية اجتماعية شاملة ذات بداية ، وتسير في حلقات كبرى متدرجة ومرتبطة بعضها ببعض ، وتكون كل حلقة فيها بدورها عملية فرعية بذاتها . فالتصنيع سياسة توجه النشاط الصناعي وفق خطة مرسومة لتحقيق أهداف يمكن بلورتها في هدف اجتماعي نهائي أسمى هو رفع مستوى المعيشة بحيث يحصل الفرد على أوفى قسط من النعيم والراحة الجسمية والنفسية. كما أن التصنيع من أهم العوامل التي تحدث تغيراً دائماً في حياة الإنسان الثقافية التي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم وعادات وأعراف وتقاليد ونظم ومثل تتداخل جميعها في تكوين الإطار الحضاري الكلي الذي يربي فيه الفرد تربية اجتماعية (٣) ، وعلى العموم ، فإن التصنيع عامل أساسي في التغير الاجتماعي الذي يشمل النواحي المادية المرتبطة بوسائل الإنتاج والسلع المصنوعة ، وذلك نتيجة التغير التكنولوجي الذي تحفزه وتُقَوِّيه السياسات الصناعية الهادفة . كذلك نجد أن التصنيع عامل أساسي

---

(١) انظر ، على عبد المجيد عبده ، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم ، الجزء الأول . مطبعة التقدم ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

(٢) انظر — Gunar Myrdal, Economic Theory and Underdeveloped Regions, 1969.

(٣) انظر البحث الذي قدمه حسن الساعاتي إلى المؤتمر الحادي عشر للشئون الاجتماعية والعمل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعنوان « آثار التصنيع في البيئات الحضرية العربية ، ١٩٦٧ م .

في تغيير كل أنواع الجماعات الأولية كالأسرة مثلاً وزمرة الرفاق في العمل والجماعات الثانوية كالأندية مثلاً . كما أحدث التصنيع تغييرات جوهرية في النواحي الفكرية المتصلة بألوان التنظيم الجديدة المختلفة والعادات والتقاليد المرتبطة بالاستهلاك والقيم المتبلورة حول المستحدث من المفاهيم والنظم والمخترعات وموقف الناس من العمل والاشتغال في المصانع ، والتدريب في الإنتاج لرفع الكفاية الإنتاجية للعمل . وهكذا نرى أن التصنيع بهذه الصورة وبهذه الآثار ، تنشئة اجتماعية كبرى شاملة . فهو عملية تكيف دائب ذي طبقية جد معقدة .

لكل هذه الآثار التي يحدثها التصنيع ، فقد احتل مركز الصدارة في خطة التنمية وأصبح هناك حاجة ماسة لارتكاز التصنيع على أسس التخطيط العلمي الشامل . ويُعَدُّ التخطيط في الواقع من أهم خصائص التصنيع الحديث . وهو الذي يميزه عن مجرد النشاط الصناعي الارتجالي الذي يتسم بالفردية ، وعدم الترابط أو التكامل . والتخطيط مرحلة عملية لاحقة لمرحلة التصورات الفلسفية أو رسم السياسة العامة ، أو وضع الإطار العام لمستقبل الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي السياسة في المجتمع . وهو مرحلة تحديد الأهداف ، ووضع أولويات لها ، ورسم المناهج الموصلة إلى هذه الأهداف رسماً واضحاً ، وتحديد الوسائل العلمية الممكن استخدامها لتحقيق الأهداف المرسومة . ويقتضي ذلك التدرج في التنفيذ بوضعه على « أساس فترة » وتحدد كل فترة عادة بخمس سنوات ، باعتبار هذه المدة متوسطة فلا هي بالقصيرة التي لا تسمح بالتنفيذ الكامل السليم للمشروعات ، ولا هي بالطويلة التي تحتاج إلى الانتظار وتبعث على التهاون والتكامل . ويتضمن التخطيط الاستنفاذ الكلي لجميع الطاقات المادية أو البشرية وترتيب أولويات التنفيذ على أساس سليم . وقد نجح التخطيط سواء في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية التي جعلته أساساً لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (١) .

(١) المرجع السابق وكذلك انظر : عبد المغني سعيد ، السمات والأهداف الاجتماعية للتخطيط الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، سليمان عطية مهدي التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف ، مذكرة داخلية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٣ م .

ومن هنا ، يتحتم على بلدان العالم النامي ضرورة التخطيط المنظم للتنمية الصناعية وإعداد البرامج اللازمة لها ، حيث يفتقر معظمها لوجود خطط اقتصادية قومية للتصنيع . ولا شك أن تقدم حركة التصنيع رهن بوضع تلك الخطط الوطنية المنظمة . ومن أهم المزايا التي تترتب على رسم سياسة تصنيعية واعية ما يأتي :

١ ــ البدء بالصناعات الأهم ، وعدم ازدواج أو تكرار المصانع التي من نوع واحد دون مبرر معقول . ولذلك يجب الاهتمام بترتيب الصناعات حسب وزنها في الاقتصاد القومي .

٢ ــ توجيه عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال ، الموارد الطبيعية ، التنظيم) إلى الميادين المطلوبة بالنسبة اللازمة .

٣ ــ ضمان معاونة رأس المال الحكومي مع رأس المال الخاص في انسجام تام .

٤ ــ تحقيق التعاون بين رأس المال الوطني والأجنبي على أسس قومية خاصة وكفيلة بالنهوض بالصناعات القومية .

٥ ــ تحقيق اطّراد حركة التصنيع وارتفاع معدلها .

وفي ضوء ما سبق بيانه ، يستلزم أن يكون هناك جهاز متخصص مسئول عن التخطيط القومي لعمليات التنمية في بلدان العالم الثالث . كذلك يجب اعتبار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ظاهرة متكاملة على المستوى القومي ، وأنها عملية تغيير للأنماط التقليدية في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية فهي تغيير للإنسان ، ومن هنا فلابد من العناية بالتنبؤ للآثار الاجتماعية الناجمة عن التنمية وخصوصاً في فترة الانتقال والتغير الحذري الذي تمر به المجتمعات النامية : التغير والتحول من مجتمعات قبلية تقليدية تعتمد على اقتصاد زراعي متخلف إلى مجتمعات حضرية تعتمد على اقتصاد يقوم على التصنيع والزراعة الآلية .

٦ ــ مشكلات البنيـــة الأساسية (النقل والمواصلات) :

تلعب المواصلات دوراً جوهرياً في التطور الاقتصادي ، فهي تؤدي إلى خفض

نفقات الإنتاج وزيادة المنفعة ، وبمعنى آخر زيادة الإنتاج . ولا شك أن النقل فيه خلق للمنفعة المكانية لأنه ينقل السلع من المنطقة التي تزيد فيها عن الحاجة إلى حيث تكون مطلوبة .

والواقع أن المواصلات في أغلب الأقطار النامية لم تتطور بالشكل الذي يتناسب مع التطور الاقتصادي سواء في ميدان الزراعة أو الصناعة . ولا شك أن عدم تطور المواصلات بصورة حديثة والارتفاع النسبي لمصاريف النقل تشكل عائقاً لعملية التنمية الصناعية ، وتطوير قوى الإنتاج بصفة عامة . ويعتبر نقص سبل ووسائل النقل فيما بين مناطق الإنتاج وأماكن الاستهلاك أو التصدير من أهم المؤثرات سواء على تسويق الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية . فمن الملاحظ نقص طرق النقل البري الداخلية في معظم الدول النامية ، وعدم اتصال هذه الطرق في بعض المناطق — وبخاصة في المدن الصغرى والقرى اعتماداً على النقل بالحيوانات . ويترتب على كل ذلك نقص الكفاية التسويقية للحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية في هذه المناطق ولاسيما الحاصلات سريعة التلف منها .

ويلاحظ أن الطرق التي تربط ما بين القرى والأسواق المحلية في معظم المجتمعات النامية مازالت في كثير من المناطق طرقاً ترابية أو رملية . وهذه الطرق تتوقف فيها حركة المواصلات بمجرّد سقوط الأمطار أو هبوب العواصف . ويصبح الاعتماد على النقل بالسيارات من الخطورة بمكان ، ومن المشاهد كذلك في بعض المجتمعات النامية أن الطرق المرصوفة غير مستكملة وخاصة في المناطق الصحراوية .

ومن ناحية أخرى فإن خطوط السكك الحديدية غير متصلة بالقرى أو بالأسواق الداخلية مباشرة . كما أن هذه الوسيلة مازالت غير مستكملة حتى في المناطق الرئيسية وتعتبر كفايتها منخفضة . ويضاف إلى ذلك عدم امتداد السكك الحديدية حالياً امتداداً يكفي لمواجهة التوسع سواء في الإنتاج الصناعي أو الإنتاج الزراعي المنتظر في المستقبل . وبذلك فإنه يصبح من الضروري دراسة هذا الجانب من وسائل النقل لأهميته البالغة ، بحيث توضع له الخطط التي تحقق مسايرته للتقدم الاقتصادي مستقبلاً وبحيث لا يكون النقل بالسكك الحديدية عقبة في طريق هذا التقدم . كذلك يجب

أن تهتم البلدان النامية بمشكلة النقل الجوي والنقل المائي . ولا يمكن أن يصبح النقل الجوي وسيلة مواصلات تجارية إلا إذا كانت الحمولة كاملة ، فضلاً عن ضمان أسعار مجزية للمنتجات تُعَوِّض التكاليف المرتفعة لهذا النقل . أما بالنسبة للنقل المائي ، فإن طول مدة الشحن وتكاليفه تعتبر عائقاً في سبيل عملية التسويق بكفاية مناسبة ، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن بعض وسائل النقل المائي ترجع بدون حمولة بسيطة ، مما يضاعف تكاليف النقل بهذه الوسيلة .

وفي ضوء ما سبق فإنه من الأُمور الحيوية الواجبة أنه يجب أن تتم دراسة العقبات الفنية التي تحول دون استخدام وسائل النقل هذه استخداماً اقتصادياً ، والعمل على التنسيق فيما بينها بهدف توفير الجهود الضائعة ، والعمل على استخدام الوسيلة التي تناسب كل نوع من المنتجات الصناعية .